في ظل القيادة الحكيمة لـ
مشروعات وأرقام تتحدث عـ

مثل السابع عشر من يوليو ١٩٧٨م نقطة الانطلاق في حياة الشعب اليمني بفضل العناية والاهتمام التي اولاها فخامة الاخ الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية للبناء والتحديث في جميع المجالات للانتقال باليمن أرضا وإنسانا نحو عالم الرقي والتقدم .

فمنذ انتخاب فخامته رئيسا للجمهورية في هذا اليوم العظيم كانت كلماته الاولى توجيهات عملية بتوفير متطلبات المجتمع في ربوع الوطن في الحصول على خدمات البنى التحتية من الطرق والاتصالات والمياه والكهرباء لخلق نشاط اقتصادي واستثماري واسع المجال ضمن منظومة الارتقاء بالإنسان اليمني اجتماعيا واقتصاديا وتعليميا وسياسيا بسهولة ويسر مع تيسير الاتصال والتواصل مع الآخرين في كل مكان .

الموضوع التالي يكشف بالأرقام ما تحقق في هذا المجال بفضل العين الساهرة على انجاز المشاريع من فخامة الاخ الرئيس مع مقارنة بين ما كانت عليه الأوضاع آنذاك وما وصلنا اليه اليوم ليعكس الجهود الدؤوبة والعمل المتواصل لتنفيذ توجيهاته الدائمة .

أعداد : أحمد حسن الطيار

بناء وتوسيع المطارات والموانىء لتعزيز الحركة التجارية من وإلى اليمن

البرنامج الاستثماري للمياه

تعد الاستراتيجية الوطنية للاستثمار في قطاع المياه من ابرز ماتم التوصل اليه حاليا بفضل عناية الاخ الرئيس واهتمامه بالمياه وهي وسيلة نستطيع من خلالها تحقيق اهداف الالفية التنموية للأعوام ٢٠٠٤ - ٢٠٠٩م حيث قطعت الدولة على نفسها وعد تنفيذها نظرا لما تشكله من اهمية بالغة في التنمية الاقتصادية في بلادنا ويقدر حجم الاستثمار في هذا القطاع بنحو ١,٥٣٨ مليار دولار منها الاستثمارات في البنية الأساسية بـ(٧٥٠) مليون دولار ويبلغ حجم الموارد المتاحة من الجهات المانحة حوالي ٣٥٥ مليون دولار فيما تصل المحلية الى ٢٦٥ مليون دولار كما ستبلغ الاستثمارات في البنية التحتية للمياه والصرف الصحي بحوالي ٤٥٤ مليون دولار والمحلية في هذا المجال ١٠١ مليون دولار وستعكس الاستراتيجية عقب اقرارها من مجلس الوزراء تعاونا وثيقا للشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المحلي بكافة اجهزته المعنية .

توسيع خدمات المياه والصرف الصحي

توسعت شبكات المياه وتحسن مستوى خدماتها في الحضر وكذلك في بعض القرى والأرياف، حيث تم في عام ٢٠٠٣ تنفيذ ١,٣٥٩ مشروعاً جديداً في مختلف المناطق الريفية وفقاً للخطط وأولويات المناطق الأكثر تضرراً. وبلغت كمية المياه التي انتجتها المؤسسات المحلية للمياه والصرف الصحي في الحضر ١١٤,٥ مليون متر مكعب، استهلك منها ٧١ مليون متر مكعب (مياه مباعة) لحوالي ٣,٠٧٥,٠٠٠ مستفيد و٤١٠ آلاف توصيلة بنسبة تغطية ٧٠٪. ووصل عدد آبار المياه العاملة ٢٨٢ بئراً في الحضر، مقارنة بـ١,٣٠٣ آبار لمياه الشرب في الريف واستهلاك يقدر بحوالي ٣٣٢ مليون متر مكعب تغطي ٤٩,٧٪. وارتفع عدد المستفيدين من خدمات شبكة الصرف الصحي في الحضر إلى ١,٣٥٠,١٣٢ نسمة ما يقابل ٢٠٣ آلاف توصيلة و٣٧٪ تغطية. وقدرت المياه المعالجة في محطات الصرف الصحي بحوالي ٢٩ مليون متر مكعب. وقد تم تنفيذ العديد من الأعمال في إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي في جميع المدن الرئيسية ومعظم المدن الثانوية، كان أهمها إعادة تأهيل وتعميق ٦ آبار في أمانة العاصمة لتبلغ عدد الآبار المنتجة ٢٨ بئراً تنتج ٢٠,٣ مليون متر مكعب، والإعداد لرفع الطاقة الاستيعابية لمحطة الصرف الصحي في أمانة العاصمة إلى ٥٠ الف متر مكعب/ يوم، وبدء إعداد الدراسات والتصاميم لإنشاء محطة معالجة جديدة خارج حوض صنعاء بسعة ١٠٠ ألف متر مكعب/ يوم.

كما تم تطوير وتوصيل المياه إلى مدينة تعز من حقل آبار علي، وحفر آبار رتوازية استكشافية في ضواحي مدينة تعز بعمق ٢٠٠٠ متر، وإجراء الدراسات والمسوح الجيوفيزيائية للبحث عن مصادر مياه جديدة وكذلك حفر بئرين ارتوازين في مدينة التربة وتنفيذ خطوط مياه في مدينة المخا بطول ٢٠ كم. واستكمل تحديث شبكات الصرف الصحي في عدد من مديريات محافظة عدن (صيرة، المعلا، التواهي، وخورمكسر) وبدأ تشغيلها، والإعداد للمرحلة الثانية التي تضم مناطق العريش، النصر، وجولد مور. وتم التوسع في شبكة الصرف الصحي لبعض أحياء مدينة تعز وبطول ١٣٠٠ متر، بالإضافة إلى بدء دراسة لتغطية المنطقة الغربية من المدينة. وجرى العمل في استكمال الأعمال الأساسية لمشروعي المياه والصرف الصحي لمدينتي بريم وعمران، وإعداد الدراسات والتصاميم لمشاريع المياه والصرف الصحي (المرحلة الثانية) في مدينتي فوه وغيل باوزير والمنطقة الشرقية من المكلا، وكذلك يتم إعداد دراسات الجدوى لمشاريع الصرف الصحي في سيئون، تريم، تعز (المنطقة الغربية)، والحديدة.

وبما أن التلوث والتدهور النوعي للمياه نتيجة تزايد المخلفات الصلبة والسائلة والغازية يلحق أضراراً بالبيئة والصحة العامة، فإن الأمر يستلزم تشغيل أنظمة المراقبة النوعية وتنفيذ برامج المتابعة الدورية لجودة مياه الشرب. لذلك، تم في عام ٢٠٠٣م تنفيذ برنامج لمراقبة نوعية وجودة المياه واستكمال إنشاء المختبرات الجديدة في المؤسسة العامة للمياه والصرف الصحي لتعمل بقدرة عالية وتقنية حديثة، حيث يتم بشكل دوري إجراء الفحوصات المختبرية للمياه وتقدير صلاحية استخدامها قبل ضخها للاستخدام المنزلي.

وقد بلغ اجمالي مخصصات المياه في موازنة ٢٠٠٤م حوالي ٣٣,٣٦ مليار ريال منها ١٣,١٠٦ مليار تمويل حكومي و٨٧ مليوناً تمويل ذاتي وأما العام ٢٠٠٣م فقد كانت المخصصات حوالي ٢٨,٦٢ مليار ريال .

تحديث وصيانة الشبكة العامة للمياه

يهدف تحديث وصيانة الشبكة العامة للمياه إلى تقليص الفاقد والذي يقدر بحوالي ٣٢٪، ورفع الأداء المهني والرقابة والحد من الفاقد واستنزاف مصادرها وتدهور نوعيتها. وقد قامت المؤسسات المحلية في عام ٢٠٠٣م بتنفيذ خطة متواصلة لصيانة شبكات المياه والصرف الصحي واستبدال الخطوط والشبكات التالفة. كما نظمت حملة شاملة لصيانة واستبدال العدادات العاطلة وصيانة المحابس الرئيسة واستبدال التالف منها. وشكلت كذلك لجان متابعة تتولى معالجة قضايا الفاقد الإداري والمخالفات والتي تشكل معوقاً رئيسياً أمام تطوير أعمال المؤسسات. وتم تدريب الكوادر على الأجهزة الخاصة بكشف تسرب المياه من الشبكات، وتجهيز فرق الصيانة بأجهزة اتصال لاسلكية لسرعة تنفيذ الإصلاحات.

استخدام تقنيات حديثة

يستلزم الوضع المائي الراهن استخدام التقنيات الحديثة لرفع كفاءة استخدام المياه وترشيدها من خلال إدخال الأدوات المرشدة لاستخدام المياه وإلزام الجهات باستيرادها دون غيرها. وقد تم استخدام أنابيب جديدة من نوع البولي إيثيلين المتميزة بتقليل الفاقد في تنفيذ المشاريع الجديدة. وقد تم إنشاء إدارة مختصة في بعض المؤسسات تعنى بالاتصال المباشر مع الأهالي بشأن ترشيد استخدام المياه، وكذلك إعداد خطة إعلامية متكاملة تهدف إلى التعريف بأهمية المياه والترشيد في استخداماتها المنزلية تغطي جميع المحافظات. وتشمل الخطة التنسيق مع أجهزة الإعلام المحلية في نشر الوعي حول قضايا المياه.

توسيع التغطية والمشاركة المحلية

نجم عن الجهود المبذولة لتطوير قطاع الكهرباء خلال الفترة الماضية تحسن في الطاقة المولدة التي بلغت ٤٠٩٥ جيجاوات/ساعة مقارنة مع ٣٨١٥ جيجاوات/ساعة في عام ٢٠٠٢م، وبنسبة نمو ٧,٤٪ مقارنة مع ٣,٤٪ في عام ٢٠٠٢م. وبلغت الطاقة المركبة ٩٠٧ ميجاوات، وبنسبة نمو ٥,٩٪.

إنشاء محطات جديدة للتوليد وإعادة تأهيل المحطات القائمة

تتكون المنظومة الوطنية للتوليد من المنظومة الكهربائية الموحدة المكونة من ثلاث محطات بخارية بقدرة ٤٣٥ ميجاوات، والنظام المستقل الذي يشمل محطات مختلفة القدرة تعمل بوقود الديزل بقدرة ٢٥١ ميجاوات، وأخيراً النظام المعزول بقدرة ٢٢١ ميجاوات. وقد شهد عام ٢٠٠٣م إنشاء العديد من محطات التوليد في صنعاء (٣٠ ميجاوات)، وكل من الحديدة وتعز وعدن (١٠ ميجاوات)، ورفع القدرة التشغيلية لمحطة ذهبان في صنعاء إلى ٣٠ ميجاوات والمنصورة في عدن بمقدار ١٥ ميجاوات من خلال تنفيذ أعمال الصيانة الشاملة والتجديد لبعض المولدات. ولم تكن المحطات خارج المنظومة الموحدة بمنأى عن تلك الأنشطة، حيث تم تركيب ١٤ مولداً في مختلف المحافظات وتعزيز التوليد في كل من محطة الريان بحضرموت (١٠ ميجاوات)، ووادي حضرموت (٦ ميجاوات)، بالإضافة إلى عتق، ولودر، والغيظة، والمدن الثانوية الأخرى. كذلك، تم تشييد ٥ محطات تحويل ١١/٣٣ك.ف. لتوسعة ٢٥ خلية في صنعاء والحديدة. وتحتل محطات التوليد الحالية أولوية بهدف تعزيز التوليد وتحسين وضع الوحدات التشغيلية فيها، حيث جرى تنفيذ أعمال الصيانة الشاملة لخمس وحدات بخارية في محطة المخا ورأس كثنيب والحسوة، بالإضافة إلى استبدال وتجديد قنوات مخارج الغازات لست غلايات بمحطة الحسوة والتي لا يزال العمل جارياً فيها.

التوليد بالغاز

ظهر الاهتمام بتوليد الطاقة الكهربائية بواسطة الغاز الطبيعي انطلاقاً من قاعدتين، تتمثل الأولى في البحث عن بدائل للمازوت والديزل المستخدمين حالياً في التوليد نظراً لتكلفتهما المرتفعة، والثانية في توفر الغاز الطبيعي بكميات كبيرة في اليمن وأهمية استغلاله. وقد تم الانتهاء من الإجراءات المتعلقة بتقديم المناقصات وتقييم العروض للبدء بإنشاء محطة توليد بالغاز في مأرب وكذلك خطوط النقل ٤٠٠ ك. ف. بين مأرب وصنعاء. وستوفر المحطة ٣٠٠ ميجاوات من الطاقة الكهربائية فور الانتهاء من المرحلة الأولى، و٤٠٠ ميجاوات في المرحلة الثانية. وجرى التنسيق مع شركة النفط اليمنية لتحديد كميات الغاز المطلوبة لتشغيل المحطة والمقدرة بتريليون قدم مكعب، والتحضير لإجراء دراسة حول احتياج محطات التوليد القائمة في حال تحولها إلى الغاز الطبيعي من خلال وضع الشروط المرجعية. كما تم البت في العقد الخاص بخدمات الاستشاري الهندسي لتطوير نظام عملاً

استبدال وصيانة خطوط الشبكات المتقادمة

تضمنت برامج صيانة وتطوير شبكات النقل إزالة الشبكات العشوائية وإحلال شبكات الضغط المنخفض بطول ٤٨٨ كم شبكات هوائية و١١٤,٩ كم كابلات أرضية، بالإضافة إلى مشاريع التحسين لمعالجة الاختناق في خطوط الضغط العالي بطول ١٧٢,٢كم خطوط هوائية و٣٥,٩ كم كابلات أرضية. وتم تعزيز شبكة التوزيع ١١/٣٣ ك.ف في أمانة العاصمة والانتهاء من توسيع محطة عصر ضمن أنشطة المشروع الإسعافي في أمانة العاصمة، والإحلال والتوسعة لعدد ٢٥ خلية ١١ ك.ف في المحطات القديمة في كل من صنعاء والحديدة. ولا يزال العمل جارياً في إجراء الصيانة لمحطات التحويل ١١/٣٣ ك.ف والصيانة الدورية لـ١٦ محطة تحويل في بعض المحافظات، فيما تتم أعمال الصيانة الدورية لمحطات التحويل في الأمانة وضواحيها ومحطات عدن وحضرموت من قبل إدارات الصيانة في تلك المناطق. كما تم تشكيل لجان فنية للتفتيش ومتابعة المخالفات وإنشاء إدارة لمراقبة الفاقد، نجم عنها تراجع المخالفات المسجلة للعام ٢٠٠٣ م وتخفيض الفاقد الكلي إلى ٣٥,٨٪ مقارنة بحوالي ٣٨,١٪ في عام ٢٠٠٢ م والفاقد في الشبكة إلى ٢٦,٦٪ مقارنة بـ٣٢,٩٪. ومع ذلك، تبقى النسبة أعلى من المستويات المقبولة عالمياً وتؤثر على تكلفة تقديم الخدمة والمواصفات الفنية لها.

تطوير مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة

تعتبر تنمية مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة أحد وسائل توفير الطاقة بوسائل نظيفة تحافظ على البيئة، خاصة في المناطق الريفية والنائية والجزر، وبالتالي تمثل التوجه نحو التنمية الريفية والتخفيف من الفقر وحماية البيئة. وقد تم إنشاء وحدة للطاقة الجديدة والمتجددة ورفدها بالمتخصصين لتتولى التوسع في هذا المجال. وسعت المؤسسة العامة للكهرباء بالتعاون مع بعض الجهات المانحة لتعبئة الموارد المالية لتنفيذ مشروعين رياديين في مجال الطاقة الشمسية، حيث تمت كهربة قرية الشيخ سالم بمحافظة أبين (٥٠ مسكناً) بواسطة الخلايا الكهروضوئية وتركيب مولد مروحي لإضاءة فصلين في مدرسة القرية، وكذلك في قرية القصبة أنس بمحافظة ذمار (١٥ مسكناً). وتمثل هذه المبادرة تجربة أولية قابلة للتوسع في ظل إعداد الإطار العام لاستراتيجية الطاقة الجديدة والمتجددة.

استقطاب رؤوس الأموال الخاصة للاستثمار

برز الاهتمام باستثمارات القطاع الخاص في توليد الطاقة الكهربائية مع تبني برامج الإصلاح الهيكلي لقطاع الكهرباء، لما يمثله من تحسين الخدمة واستمراريتها. ويستلزم الأمر الإسراع في إصدار قانون الكهرباء، وتهيأة المنظومة التشريعية والقانونية اللازمة لاستقطاب الاستثمارات الخاصة. كما تسعى وزارة الكهرباء والمؤسسة العامة للكهرباء إلى إشراك القطاع الخاص في مشاريع توليد الكهرباء باستخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، حيث عقدت عدة اجتماعات تنسيقية بين الجانبين وتمت بلورة رؤى مشتركة سيتم طرحها في مؤتمر الطاقة الجديدة والمتجددة والمتوقع انعقاده في الربع الأول من ٢٠٠٤.

وقد بلغت مخصصات الكهرباء للعام الحالي ٢٠٠٤م حوالي ٦٥,٩٥ مليار ريال منها ٥٠ ملياراً تمويل اجنبي و١٤ ملياراً حكومي والباقي تمويل ذاتي

ثالثاً: الطرق

– الطرق

كانت الطرق في نهاية عام ١٩٧٨م تبلغ ١٨٠١ كيلومتر مسفلت و٨١٦ كيلو متراً للطرق الحصوية و١٠كيلو مترات للطرق الحصوية وكان عهد الرئيس علي عبد الله صالح ثورة حقيقية في مجال تشييد الطرق حيث استأثر مشروعات الطرق باولوية في حجم الاستثمارات المرصودة في موازنات الدولة . نظرا لاهميتها في ربط شريان الحياة للمجتمع اليمني وقيام الانشطة المتعددة للتجارة والاستثمار وتسهيل انسياب المنتجات الزراعية وتسويقها وقد اخذ هذا البعد تركيزا في توجيهات فخامة الاخ الرئيس القائد بضرورة مد خطوط الطرق ليس داخل اليمن فقط ولكن لتحقيق الربط في طرق دولية مع دول الجوار وتمثل ذلك في تحقيق الربط الساحلي ووصل اليمن بشبكة الطرق العربية، وكذلك ربط المدن الثانوية ببعضها وبالمناطق الريفية. وهي خطوة مميزة للتنمية الاقتصادية وقيام حركة تجارية واسعة من دول الجور والعالم ولجذب الاستثمار وتسهيل تحرك انتاجياته الى السواحل ومن ثم عبر الموانئ الى الخارج .

الوضع الحالي

لونظرنا للوضع الحالي للطرق سنجد العناية الواضحة التي يبديها فخامة الاخ الرئيس لتنفيذ العديد من الطرقات ويوجه دوما بالتوسع في ربط المحافظات والمديريات وتتالف حاليا شبكة الطرق من حوالي ٦٠٠٠ كيلومتر إسفلتية و٣٢٠٠ حصوية وهناك من ٥٤ – ٦٠ ألف كيلومتر تم شقها من قبل المجالس المحلية والتعاونيات والمواطنين ويشترك حالياً كل من الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الاشغال العامة في تنفيذ مشاريع الطرق .

الطرق الريفية

تم تنفيذ ٢٣٣٥كيلومتراً منها وتمثل ٤٤ ٪ وبلغت أطوال الطريق المنجزة ١١٨٠ كيلومتراً وتمثل ربطا شبكيا في الريف يربطها مع الطريق الساحلي ويربط المناطق الشمالية الغربية بالطريق الساحلي وستسهم هذه الطرق في جلب الاستثمار الزراعي الى المناطق الداخلية ويتسهل تسويق المنتجات الزراعية وحركة التبادل التجاري الداخلي كما ستقلل التكلفة على المواطنين كما تم تنفيذ ٣٢ ٪ من الطرق البالغ طولها ٣٧٠٧ كيلومترات حيث يبلغ أطوال الطرق المنجزة حاليا ١٧٩٤ كيلومتراً شق و٨٠٠ كيلومتر سفلتة وايضا تم تنفيذ ١٢٩ طريقاً حضرياً بين المدن موزعة على محافظات الجمهورية ويقوم مشروع الطرق الريفية بانجاز العديد من الطرق وهناك مبالغ تم رصدها للطرق الريفية للاعوام ٢٠٠٦ –٢٠٠٦ م تقدر بحوالي ٢٠٠مليون دولار كقروض ومساعدات خارجية لاستكمال الربط الشبكي للريف مع الحضر بما يسهم في التنمية وجذب الاستثمار الى الريف.

توسيع شبكة الطرق الريفية

لا تزال الطرق الريفية تمثل التحدي الكبير نظراً للخصائص الجغرافية والسكانية المرتبطة بالريف. ورغم غياب استراتيجية للطرق الريفية تحدد الأولويات وتحد من تنفيذ مشاريع الطرق الريفية بصورة عشوائية، إلا أنه تم تحقيق بعض الإنجازات خلال عام ٢٠٠٣ تمثلت في تنفيذ مشروع الطرق الريفية ٢٤ مشروعاً بطول ٥٣٥ كم. كما تم التعاقد مؤخراً مع شركة استشارية دولية لإعداد وتجهيز الخطة العامة لشبكة الطرق وتحديد الأولويات. ويقوم مشروع الطرق الريفية بتنفيذ طرق تربط عدة محافظات مع بعضها على شكل مجاميع (تعز – الضالع – لحج – إب)، و(حضرموت – شبوة – المهرة – أبين)، و(المحويت – حجة – عمران – صعدة)، حيث تم إنشاء وحدات فرعية لتلك المجموعات تتولى شق وسفلتة الطرق الريفية. ويساهم الصندوق الاجتماعي للتنمية في تنفيذ بعض مشاريع الطرق الريفية ذات الأولوية، كما قام مشروع الأشغال العامة بالاتفاق مع صندوق صيانة الطرق على قيام الصندوق بتنفيذ أعمال شق الطرق الريفية مقابل تولي المشروع بعض الأعمال الإنشائية

منجزات حديثة

تم افتتاح اكثر من ١٥ مشروعا عملاقا للطرق خلال احتفالات بلادنا بالعيد الرابع عشر للوحدة اليمنية منها طريق المخا باب المندب راس العارة راس عمران بطول ٢٢٨ كيلومتراً وبكلفة ٦ مليارات و٣٦٠ مليون ريال وطريق جحانة صرواح مارب بطول ١٣١ كيلومتراً وبتكلفة ٣ مليارات و٣١٥ مليون ريال وطريق العسكرية لبعوس بطول ٧١ كيلومتراً وبكلفة ٤ مليارات و٨٨٥ مليون ريال وطريق إب السبرة قعطبة المرحلة الاولى بطول ٣٥ كيلومتراً وبكلفة ٩٠٠مليون ريال وطريق إب بعدان المرحلة الاولى بطول ١٧ كيلومتراً وبكلفة ٦٠٠ مليون ريال وطريق رداع جبن المرحلة الاولى بطول ٥٥ كيلومتراً وبكلفة ٩٠٠ مليون ريال وطريق ريمة حميد المرحلة الاولى بطول ١٨ كم وبكلفة ٢٧٠ مليون ريال وطريق متنة شبام بطول ٣٤ كيلومتر وبكلفة ٦٠٠ مليون ريال وطريق ثلا عمران بطول ٢٢ كيلومتراً وبكلفة ٤٣٠ مليون ريال وطريق العبس حمام جارف بتكلفة ٦٠٠ مليون ريال وطريق الغرف ساه بطول ٥٦ كيلومتراً

توسيع شبكة المياه ورصد ١,٥ مليار دولار للبرنامج الاستثماري للأعوام ٢٠٠٤-٢٠٠٩
إقامة مشاريع طرق استراتيجية تربط بين المحافظات وبين اليمن ودول الجوار